الأمم المتحدة

A/63/892–S/2009/323

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٦٣ وقرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن تقديم تقرير عن التطورات الحاصلة في أفغانستان كل ثلاثة أشهر. وهذا التقرير يستعرض الحالة في أفغانستان وأنشطة البعثة منذ تقريري المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ (A/63/751-S/2009/135)، ويركز على التطورات الرئيسية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – استعراض عام

٢ - في تظاهرة سياسية قوية لتأييد أفغانستان، اجتمع أكثر من ٨٠ بلدا ومنظمة في لاهاي في ٣١ آذار/مارس، في ”المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان: استراتيجية شاملة في سياق إقليمي“ الذي استضافته حكومة هولندا، وشاركت في رئاسته كل من الأمم المتحدة وأفغانستان وهولندا. وقد أسعدني أن أحضر شخصيا إلى جانب الرئيس الأفغاني حامد كرزاي ورئيس الوزراء الهولندي يان بالكينيده. وقد دعا المؤتمر إلى بذل مزيد من الجهد والتوجه بشكل أكثر وضوحا للتصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان. وجرى

250609 240609 09-37012 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

التأكيد من جديد على الأولويات المتفق عليها في المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان المعقود في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأظهرت البيانات المدلى بها في المؤتمر توافقا في الآراء بشأن جدول أعمال يركز على أهم الأولويات لأفغانستان. وتم الاتفاق، بوجه خاص، على أن برامج القدرة المدنية وبناء المؤسسات الفعالة الممولة تمويلا جيدا تماثل في أهميتها برامج بناء القدرات في قطاع الأمن ويجب إيلاؤها الأولوية في الاهتمام في إطار استراتيجية أكثر تركيزا. وطرح بيان رؤساء المؤتمر أربعة مجالات ذات أولوية، هي: تعزيز الأمن وتحسين النمو الاقتصادي، والحكم الرشيد وتعزيز التعاون الإقليمي، مشفوعة بتوصيات مفصلة لكل مجال من المجالات ذات الأولوية.

٣ - وأكد المؤتمر على الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة في مجالي تنسيق العمل والمساعدة الدوليين دعما لحكومة أفغانستان، على النحو الذي كرره مجلس الأمن في قراره ١٨٦٨ (٢٠٠٩) المؤرخ آذار/مارس. وتمشيا مع هذا القرار، الذي يدعو إلى توسيع وتمديد أجل البعثة في البلد، وتلبية للتوقعات المعرب عنها في المؤتمر المعقود في لاهاي، تسعى البعثة إلى توسيع وجودها في أكبر عدد ممكن من المقاطعات، ومضاعفة جهودها لتنسيق العمل والمساعدة على الصعيد الدولي. وفي أيار/مايو، فتحت البعثة مكتبين جديدين في تيرين كوت وساري بول. وستفتتح مكاتب إضافية خلال الشهور القادمة.

٤ - وتسارعت الأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٠ آب/أغسطس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبعد استكمال تسجيل الناخبين، استكملت عملية تسمية المرشحين ونشرت القائمة النهائية للمرشحين في الموعد المحدد. وأعرب مرشحو المعارضة عن شواغلهم إزاء العدالة في الساحة الانتخابية. وعملت بعثة الأمم المتحدة مع المؤسسات الأفغانية ذات الصلة، وكذلك مع المجتمع الدولي، لمعالجة هذه الشواغل. وتطلبت الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في العملية الانتخابية المزيد من الاهتمام، تدريجيا.

٥ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما متواصلا في المجالات الرئيسية، التي من قبيل التوسع في الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وكذلك في مجالات الزراعة وتنمية القطاع الخاص وبناء القدرات. وتحسن التنسيق بين الجهات المانحة، بوسائل تشمل الاستخدام الأكثر فعالية للمجلس المشترك لرصد التنسيق، الذي تتشارك في رئاسته بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان.

٦ - وما زالت الحالة الأمنية تتدهور. وبينما طرأ تحسن في بعض الجهات، لا سيما في كابول والمقاطعات المجاورة لها، تزايد عدد الحوادث الأمنية ومستوى العنف بصفة عامة بالمقارنة بنفس الأشهر من العام الماضي.

ثالثا – الانتخابات

٧ – احتلت تصدرت انتخابات الرئاسة ومجالس المقاطعات المقبلة مركز الاهتمام في كل من المؤسسة السياسية الأفغانية والمجتمع الدولي. ونجحت لجنة الانتخابات المستقلة في الالتزام بجدولها الزمني للانتخابات على الرغم من الجدل السياسي والتحديات التقنية. وكما ذكرتُ في تقريري السابق (A/63/751–S/2009/135)، اكتمل تحديث تسجيل الناخبين دون وقوع حوادث أمنية خطيرة. ومن أجل الوصول إلى الناخبين الذين لم يتمكنوا من تسجيل أنفسهم خلال هذه الفترة، يتواصل تسجيل الناخبين باستخدام فرق متنقلة في جهات مختارة. ووفقا للجنة، لم يعجز سوى تسعة مراكز من ٧٩٦ مركزا لتسجيل الناخبين عن فتح أبوابها بسبب انعدام الأمن، وكان لا بد من نقل بعض المراكز المجاورة. وجرى تسجيل ما يقرب من ٤,٥ ملايين ناخب خلال استكمال التسجيل، و ٣٨ في المائة منهم نساء. وأُبلغ خلال عملية التسجيل عن بعض المخالفات، التي أدت إلى احتمال التسجيل المتعدد. وتعمل اللجنة الانتخابية المستقلة مع مشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من الخبراء للتخفيف من تأثير هذه المخالفات على يوم الاقتراع. وسيتم استخدام الحبر غير القابل للمحو، الذي يجري اختباره حالا في كابول، على أصابع جميع من يدلون بأصواتهم، لمنع تعدد التصويت.

٨ – وجرت عملية الترشيح بنجاح في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو. وفي ١٦ أيار/مايو، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة، وفقا للجدول الزمني المحدد، القائمة الأولية للمرشحين للرئاسة التي تضم ٤٤ مرشحا والمرشحين لمجالس المقاطعات، التي تضم ٣ ٣٢٤ مرشحا. واستجابة لانخفاض عدد المرشحات لمقاعد مجالس المقاطعات في البداية، بذلت جماعات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة جهودا موفقة لتشجيع النساء على التسجيل. وعندما أُغلق باب الترشيح، كانت ٣٤١ امرأة قد سجلت للترشيح في مجالس المقاطعات. ومن بينهن ١٣ امرأة سحبت ترشيحها و ٣٢٨ امرأة ستخوض الانتخابات. وهذا العدد يزيد ٨١ امرأة عن عام ٢٠٠٥. وأعقبت مرحلة الترشيح تقييمات لطلبات المرشحين لضمان وفائها بالمعايير القانونية، بما في ذلك الفحص للتأكد من عدم وجود صلات بالجماعات المسلحة غير المشروعة (انظر الفقرة ١٤ أدناه). ولن تورد ورقة الاقتراع النهائي أسماء المرشحين الذين أصبحوا غير مؤهلين للترشيح أو الذين سحبوا ترشيحاتهم أثناء هذه الفترة. وقد أفرج عن القائمة النهائية للمرشحين في ١٣ حزيران/يونيه، وهي تضم ٤١ مرشحا رئاسيا و ١٧٨ ٣ مرشحا لمجالس المقاطعات. وبدأت فترة الحملة الانتخابية في ١٦ حزيران/يونيه.

٩ - وقد حُلت الخلافات التي هيمنت على النقاش السياسي في بداية عام ٢٠٠٩. وأدى ممثلي الخاص دورا مهما في هذا الصدد، بإجراء مناقشات مستفيضة مع السلطات الأفغانية والزعماء السياسيين وكذلك مع المجتمع الدولي، وبتعزيز الجهود لإيجاد أرضية مشتركة بينهم. ويتصل أول تلك الخلافات بتاريخ الانتخابات. وبناء على طلب من الرئيس كرزاي بإجراء الانتخابات قبل ٢٢ أيار/مايو، وفقا للمادة ٦١ من دستور أفغانستان، أكدت اللجنة الانتخابية المستقلة من جديد على قرارها بإجراء الانتخابات في ٢٠ آب/أغسطس، وذلك أساسا لأسباب تتعلق بالعمليات. وحظي هذا القرار بعد ذلك بالقبول على نطاق واسع من قبل رئيس الجمهورية والمعارضة والمجتمع الدولي.

١٠ - ويتعلق الخلاف الثاني بصلاحيات رئيس الجمهورية بعد ٢٢ أيار/مايو، عندما انتهت ولايته الرئاسية وفقا للمادة ٦١ من الدستور. وأفتت المحكمة العليا في ٢٩ آذار/مارس بأن الرئيس كرزاي يستطيع البقاء في منصبه مع تمتعه بصلاحيات كاملة بعد ٢٢ أيار/مايو وحتى بداية فترة رئاسية جديدة. وبعد ذلك انتهى النقاش الساخن حول هذه القضية.

١١ - وشدد زعماء المعارضة بقوة على أهمية المساواة بين الجميع خلال الحملة الانتخابية. وأعربوا عن شكوكهم فيما يتعلق بقدرة المؤسسات الأفغانية على توفير بيئة مفضية لانتخابات ذات مصداقية. وتساهم بعثة الأمم المتحدة في الجهود التي تبذل لمعالجة هذه الشواغل، وذلك يتجلى في كل من الدعم التقني المقدم لعملية الانتخابات والدور السياسي الذي تؤديه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تشكيل بيئة الانتخابات.

١٢ - وواصل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ''تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد'' تعاونه الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة. وشمل الدعم التقني المقدم جميع جوانب الخطة التنفيذية والدعم اللوجستي والتدريب وبناء القدرات فضلا عن جمع الأموال لضمان التمويل من الجهات المانحة للعملية الانتخابية، التي دخلت الآن المرحلة الحاسمة من عمليات الشراء والتوزيع والأعمال التحضيرية للحملة الانتخابية.

١٣ - وبدأت بعثة الأمم المتحدة حوارا مستفيضا مع المرشحين ومع المجتمع المدني لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية. وشنت البعثة حملة للتحقق من مراعاة الحقوق السياسية، في شراكة مع لجنة أفغانستان المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ويركز المشروع على أربعة من حقوق الإنسان (حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتنقل)، وثلاثة مبادئ أساسية (عدم الترهيب، وعدم التحيز، وعدم التمييز). وسوف يرصد المشروع جميع مراحل العملية الانتخابية ويقدم التوصيات المناسبة إلى السلطات. وسيولى اهتمام خاص إلى العوامل التي تحد من قدرة المرأة على الممارسة التامة لحقوقها السياسية. وسوف تصدر تقارير

عامة عن نتائج هذه العملية. وقد أصدر ممثلي الخاص مجموعة من المبادئ التوجيهية الأساسية التي تنطبق على السلوك خلال العملية الانتخابية، وهي تلخص الأنظمة الأفغانية القائمة فضلا عن أفضل الممارسات الدولية، وتذكّر المرشحين والمسؤولين والوكلاء وأعضاء الأحزاب وأنصارهم فضلا عن موظفي الانتخابات وممثلي وسائل الإعلام والممثلين الدوليين بمسؤولياتهم من أجل كفالة انتظام العملية الانتخابية.

١٤ - وعُينت لجنة الشكاوى الانتخابية، وهي ترسخ أقدامها في المقاطعات. وهناك ثلاثة خبراء انتخابات قانونيون أو دوليون، من أصل خمسة أعضاء باللجنة، عينهم ممثلي الخاص. وقد نظرت اللجنة في الاعتراضات على أهلية المرشحين وستواصل استعراض الشكاوى المتعلقة بالمخالفات الانتخابية والبت فيها. وفي ٩ حزيران/يونيه، أعلنت تلك اللجنة أنه تم إقصاء ٥٧ مرشحا، من بينهم مرشحان رئاسيان، من خوض الانتخابات لعدم توافر معايير الأهلية لديهم. وتتألف لجنة الإعلام، التي أنشأتها اللجنة الانتخابية المستقلة في أيار/مايو، من خمسة أعضاء أفغان باللجنة، وهي مسؤولة عن رصد التغطية الإعلامية وتغطية الحملة الانتخابية، ومعالجة الشكاوى.

١٥ - وقد أصدر الرئيس كرزاي مرسوما بشأن ''عدم تدخل مسؤولي الدولة في العملية الانتخابية في عام ٢٠٠٩''، وهو يحظر أي تدخل من المؤسسات الحكومية أو المسؤولين الحكوميين في العملية الانتخابية. ويقوم ممثلي الخاص بمواصلة الحوار مع الرئيس وخلافه من أعضاء الحكومة ذوي الصلة لضمان الامتثال لهذا المرسوم.

١٦ - وأنشئ فريق تخطيط أمني مشترك لتبسيط التخطيط الأمني للانتخابات بين قوات الأمن الوطني الأفغانية، واللجنة الانتخابية المستقلة، وقوة المساعدة الأمنية الدولية، والقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان، والأمم المتحدة. ويعالج فريق التخطيط الآن أمن المرشحين، وتخطيط حركة توزيع المواد الانتخابية، وإنشاء مراكز قيادة عمليات المقاطعات، فضلا عن إجرائه تقييمات للحالة الأمنية للمواقع المقترحة للاقتراع.

١٧ - وقد قرر الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات كما أرسلت منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا فريقا لدعم الانتخابات. وحث ممثلي الخاص كلا المنظمتين على رفع مستوى ونطاق مشاركتهما. وتخطط مؤسسة أفغانستان للانتخابات الحرة النزيهة لنشر ما يقرب من ٠٠٠ ٨ مراقب محلي في جميع أنحاء البلد، لتغطية نحو ٧٠ في المائة من مراكز الاقتراع. ويُشجع المرشحون على تسجيل وكلاء لهم يتابعون العملية الانتخابية. ويمكن أن يؤدي وجود مراقبين محليين ودوليين دورا هاما في تعزيز سلامة العملية الانتخابية

ومصداقيتها. وتشارك بعثة الأمم المتحدة في استضافة الفريق العامل لمراقبة الانتخابات، الذي يقدم التوجيه وييسر المراقبة الدولية والمحلية.

رابعا – الأمن

١٨ – تواصل ارتفاع عدد الحوادث الأمنية الإجمالي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ففي أيار/مايو تجاوز عدد الحوادث الألف حادث لأول مرة منذ عام ٢٠٠١. وشهد هذا العام زيادة في الحوادث الأمنية بنسبة ٤٣ في المائة (بمتوسط شهري في عام ٢٠٠٩ بلغ ٧٤٠ حادثا، بزيادة عن متوسط شهري قدره ٥١٩ حادثا في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨). ويرجع ارتفاع أعداد الحوادث إلى اشتداد القتال في جهات النزاع التقليدية في الجنوب والشرق. كما توسع التمرد في أنشطته في مناطق كانت مستقرة سابقا، ولا سيما في الشمال. وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، زاد عدد المقاتلين الأجانب المشاركين إلى جانب حركة الطالبان، وهم في الأغلب الأعم مرتبطون بتنظيم القاعدة.

١٩ – وفي خضم واقع بالغ التعقيد، أُحرز بعض التقدم في أجزاء رئيسية من البلد. فقد تحسن التنسيق بين الجيش الوطني الأفغاني، والشرطة الوطنية الأفغانية، والمديرية الوطنية للأمن، وأسفر ذلك عن انخفاض حاد في الحوادث الأمنية في كابُل والمقاطعات المحيطة بها، مثل وارداك ولوغار. كما أُحبطت عمليات إرهابية. وحول كابُل نُشرت أيضا قوات دولية إضافية، إلى جانب قوات أفغانية حديثة التجنيد. وإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الحوادث في هيرات.

٢٠ – ولا تزال حرية تنقل الموظفين المدنيين غير المسلحين متأثرة سلبا جراء احتدام القتال واشتداد حملة التخويف والاغتيال. كما تواصل الاستهداف المتعمد لمسؤولي الحكومة وموظفيها، وعلماء الدين، والمقاولين المدنيين المتعاقدين مع الحكومة، وأوساط تقديم المعونة. ومقارنة بالأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بازدياد عمليات الاغتيال والاختطاف وحوادث التخويف، والاستهداف المباشر لموظفي المعونة، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة الوطنيون. إلا أن عدد القتلى من موظفي المعونة شهد انخفاضا حادا، حيث لم يبلغ إلا عن حالة واحدة من هذا النوع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢١ – وزاد عدد الهجمات المركبة والمتطورة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨. وشُنت مؤخرا هجمات على مجلس المقاطعة ومجمع الحاكم في قندهار في حادثتين منفصلتين وقعتا في نيسان/أبريل، وعلى مجمع الحاكم ومقر قيادة الشرطة في خوست في أيار/مايو. ويعد تدهور الأمن في مدينة قندهار ومحيطها مصدرا

للقلق الشديد. فمقارنة بعام ٢٠٠٨، زادت الحوادث الأمنية المبلغ عنها بنسبة ٨٠ في المائة داخل المدينة نفسها وفي مقاطعة دامان حيث يوجد المطار. وذلك شمل زيادة بالغة الحدة في الحوادث المبلغ عنها في المدينة، التي استُخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة. ويولي وزير الداخلية أولوية لإصلاح شرطة قندهار، وهو يعمل على زيادة عدد أفرادها بحلول نهاية تموز/يوليه.

٢٢ - وتعرضت الأمم المتحدة أيضا للهجوم. فقد أُصيب موظف وطني في البعثة بجروح خطيرة في الهجوم على مجلس مقاطعة قندهار. وفي ٣ شباط/فبراير، نُصب كمين لقافلة تابعة للأمم المتحدة شمالي هيرات. وفي ٥ أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر مرتجل في عربة مدرعة تحمل علامة الأمم المتحدة في مدينة تيرين كوت بمقاطعة أوروزغان، ولم تقع إصابات لحسن الحظ. وفي ٨ حزيران/يونيه، تعرض مجمع تابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للهجوم في قندوز، مما أسفر عن إصابة حارسين. وربما لم تكن الأمم المتحدة الهدف المقصود من تلك الهجمات.

٢٣ - ومن المرجح أن تشهد الفترة المقبلة زيادة في مستوى العنف مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بما في ذلك ما يشنه المتمردون من هجمات انتحارية معقدة وأعمال تخويف واغتيالات. كما يمكن أن تسفر الزيادة الكبيرة في عدد القوات الأفغانية والدولية المشتبكة مع المتمردين عن ازدياد الحوادث الأمنية.

٢٤ - وبالتنسيق مع المديرية المستقلة للحكم المحلي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، واصلت البعثة تجريب نهج متكامل في المقاطعات الخمس المحددة باعتبارها مقاطعات بالغة الأهمية لاتخاذ إجراءات فورية فيها. وتعتبر البعثة أن هذا النهج يمكن أن يشكل مساهمة هامة في استقرار أفغانستان. ولن يكون استمراره ممكنا إلا بوجود دعم مكرس بصورة مكافئة تقدمه القوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطات الحكومية، ولا سيما المديرية المستقلة للحكم المحلي.

خامسا - الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وجهود التنسيق بين المانحين

٢٥ - عقب مؤتمر باريس، حددت البعثة، بالتشاور مع الحكومة والمانحين، خمسة قطاعات ضرورية للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في أفغانستان ولكنها لم تلق الاهتمام الكافي من المانحين. وهذه القطاعات هي: الزراعة، والطاقة، وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات، والتعليم العالي والتدريب المهني.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم مشجع في بعض هذه المجالات ذات الأولوية، وهو ما تكرر تأكيده في المؤتمر الذي عقد بلاهاي. واتخذ المجلس المشترك للتنسيق والرصد قرارات هامة في اجتماعه الحادي عشر، الذي عُقد في ١٩ نيسان/أبريل وشارك في رئاسته ممثلي الخاص وأمين أرسالا كبير الوزراء، بشأن استراتيجية وطنية جديدة للزراعة، وإصلاح الشرطة، وتنمية القطاع الخاص. وسبقت اجتماع المجلس اجتماعات لجانه الدائمة، التي أشارت إلى تلك المجالات باعتبارها مسائل بالغة الأهمية تتطلب اهتمام المجلس.

٢٧ - ووُضع الإطار الوطني الجديد للتنمية الزراعية بقيادة وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية في أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي. ويستهدف الإطار زيادة الإنتاج الزراعي، وتحفيز تنمية الأسواق، وتهيئة فرص العمالة. وعرض الوزير خمس أولويات فورية، مثل شراء تقاوى القمح لموسم الزراعة المقبل، واستئجار الأراضي، وإمكانية الحصول على الائتمان. وثمة أهمية خاصة يكتسبها أيضا المرفق الجديد للتنمية الزراعية والريفية الشاملة، الذي يستهدف تقليل التهديد الذي يشكله الخشخاش، من خلال تحسين الحوافز لزراعة المحاصيل المشروعة. وعقب قرار المجلس المشترك للتنسيق والرصد بالموافقة على مجمل البرنامج والأولويات، تجري الوزارة حاليا تقييما للثغرات من أجل تحفيز وتوجيه أنشطة المانحين. وتقيم البعثة حوارا دائما مع الوزارة في مسعى لجمع المانحين سويا بأسلوب فعال لمساندة وجود قيادة أفغانية قوية.

٢٨ - وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية إصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية وتعزيزها. وتخطو وزارة الداخلية حاليا خطوات جادة لمكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة الإدارية، وتحسين القيادة، والتعيين على أساس الكفاءة. ووفقا لوزارة الداخلية، فُصل أكثر من ١٠٠ من ضباط الشرطة، فيما تجري مقاضاة عدد كبير منهم. وشُكلت أفرقة متخصصة لمساعدة الوزارة على وضع نظم لإدارة الموارد البشرية لصالح الشرطة. ويجري إعداد آلية للرصد الاجتماعي، تتيح للهيئات المنتخبة والمجتمع المدني الاضطلاع بدور رقابي على أداء الشرطة العاملة على الصعيد المحلي.

٢٩ - ولا يمكن التصدي للتحديات الحالية التي تواجه الشرطة الوطنية الأفغانية إلا بزيادة حجمها وتحسين ما يخصها من تدريب ورصد ومعدات. وعقب مشاورات جرت بين الحكومة والمانحين، وافق الاجتماع الحادي عشر للمجلس المشترك للتنسيق والرصد على زيادة مؤقتة قدرها ٨٠٠ ٤ فرد من أفراد الشرطة في مدينة كابُل. وفضلا عن ذلك، أُقرت زيادة مؤقتة ثانية تتراوح بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ١٠ من أفراد الشرطة، يُنشرون في المقاطعات الضعيفة. ويجري الإعداد للتنفيذ التفصيلي لتلك القرارات تحت رعاية المجلس الدولي لتنسيق

شؤون الشرطة. وثمة أهمية بالغة في أن تقترن زيادة الأعداد بالمزيد من الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما تعزيز تدابير مكافحة الفساد وتحسين إجراءات الاختيار والتدريب. وسيتطلب ذلك دعما شاملا من المجتمع الدولي. ومن المتوقع أن يُتخذ قرار بشأن حجم الشرطة الوطنية الأفغانية في المستقبل عقب اختتام استعراض تجريه المفوضية الأوروبية وتدعمه البعثة. وسيركز الاستعراض على الاحتياجات الدقيقة للشرطة الوطنية الأفغانية، وأعدادها، وتخصصاتها، وتوزيعها الجغرافي.

٣٠ - كما أُحرز تقدم مشجع على صعيد تنمية القطاع الخاص. وفي الاجتماع الحادي عشر للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، عرض وزير التجارة والصناعة خمس أولويات تتراوح بين تيسير تجارة المرور العابر، وإصلاح مَنْح التراخيص، وتعزيز الاستثمار، والتجهيز المولِّد للقيمة المضافة. ويساند المانحون تلك الأولويات. وقد شجع المجلسُ الوزير على تقديم مشاريع للتمويل في أقرب وقت ممكن.

٣١ - وفي مجال بناء القدرات، حُددت الحاجة الأشد إلحاحا، وهي عملية التوحيد القياسي لمجموعة من ''المهام المشتركة'' - المتمثلة في المحاسبة، والمشتريات، والموارد البشرية، ووضع السياسات، وإدارة المشاريع داخل الوزارات الحكومية. ووضع معهد الخدمة المدنية الأفغاني، بدعم من المانحين، مسودة مفهوم يجري تطويرها حاليا إلى اقتراح بمشروع. ويتعين تنسيق هذا العمل أيضا مع الجهود الجديدة المبذولة في إطار ''الطفرة المدنية'' (انظر أدناه) من أجل تجنب الازدواج وإنشاء هياكل متنافسة متوازية.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي والتعليم المهني، بدأت البعثة العمل مع وزارات التعليم، والتعليم العالي، والعمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، من أجل تحديد الثغرات والاختلالات التي تؤثر على النظام التعليمي بأسره. واليوم، تعتبر إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي، ولا سيما التعليم المهني، محدودة بشدة، وما لم يُصحح هذا الوضع سيكون له أثر سلبي خطير على الفرص التعليمية والنمو الاقتصادي. وتعتزم البعثة تقديم تقييم للثغرات بالاشتراك مع الوزارات المعنية.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك جدل بنّاء بصورة متزايدة بشأن التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة. وأكد وزير المالية تكرارا، بتأييد من البعثة، على أهمية اتساق جهود المانحين مع الأولويات المذكورة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان وفي الإعلان الختامي للمؤتمر الدولي لدعم أفغانستان. كما نادى الوزير بتوفير الموارد الكافية لتنفيذ الأولويات التي تعاني حاليا من نقص في التمويل، التي من قبيل الزراعة والهياكل الأساسية. ومن أجل كفالة تنسيق أفضل، أُنشئت عدة آليات جديدة، بما في ذلك آلية

''استعراض الأقران'' التي ستتيح للحكومة والبعثة والمانحين كفالة الاتساق في تخصيص الموارد. وستلزم هذه الآلية المانحين بتقديم المشاريع الجديدة لاستعراضها من أجل تحسين أوجه التلاحم، وتجنب الازدواج، ومعالجة أوجه القصور. وقد أُطلقت تلك الآلية بوزارة الصحة العامة في أوائل أيار/مايو، كما بدأ العمل بها في وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية في وقت لاحق من نفس الشهر.

٣٤ - وتفترض الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان أنه بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ سيموِّل المانحون أكثر من ٧٥ في المائة من ميزانية أفغانستان. و هذه الحالة غير قابلة للاستدامة وتُبيِّن حاجة الحكومة إلى زيادة ما تقوم به من تحصيل للإيرادات. ومن المشجع أن يلاحظ المرء وزارة المالية قد حسنت عملية تحصيل الإيرادات، حيث أوفت للمرة الأولى بالهدف المحدد للسنة المالية ١٣٨٧ (آذار/مارس ٢٠٠٨ - آذار/مارس ٢٠٠٩).

٣٥ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أطلقت البعثة أيضا حملة مشتريات محلية مع أعضاء الحكومة، والمانحين، وعدد من الموردين الأفغان المنتمين للقطاع الخاص. والغرض من تلك الحملة هو تشجيع المجتمع الدولي على شراء المنتجات الأفغانية وتقليل الاعتماد على الواردات الأغلى ثمنا، وذلك لتهيئة فرص العمالة في أفغانستان، وحفز النمو الاقتصادي، وزيادة تحصيل الإيرادات.

٣٦ - وقد أُعدت قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية في وزارة المالية لتلقي المعلومات من المانحين عن أنشطتهم المتصلة بالتنمية في جميع أنحاء البلد. وهي أداة ضرورية لرصد تدفق الموارد الإجمالي، وإعادة توجيهه، وتنسيقه. ويجري حاليا تحسين قاعدة البيانات حتى تلبي احتياجات المانحين والحكومة والبعثة بصورة أفضل. وعلى الرغم من تقدير البعثة بأنه يوجد حاليا مبالغ تتراوح بين ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لا تزال تنفق دون إبلاغ سليم، ثمة وعي متزايد بالأهمية البالغة للإبلاغ السليم من أجل فعالية المعونة ونجاح تنسيق الجهود.

٣٧ - وقد شارك في التوقيع على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزير الاقتصاد ومنسق الأمم المتحدة المقيم في ٢٨ أيار/مايو، عقب عملية تشاور أُجريت مع النظراء الحكوميين والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني. وتحدد الوثيقة خريطة الطريق لتدّخل أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وحُددت ثلاثة قطاعات ذات أولوية، هي: '١' الحوكمة، '٢' سبل العيش المستدامة، '٣' الخدمات الأساسية. ويتضمن الإطار ابتكارا هاما؛ هو إنشاء ''صندوق مشترك'' للمشاريع التي يشارك في تنفيذها ما لا يقل عن وكالتين من وكالات الأمم المتحدة أو اثنين من صناديقها

أو برامجها، في مقاطعة من مقاطعاتها الستة التي حُددت باعتبارها مقاطعات لا تحظى بخدمات كافية. وبدعم من الجهات المانحة، يمكن أن يسهم ذلك الصندوق في معالجة الخلل الملحوظ في مجال المساعدة المقدمة للمقاطعات الأكثر استقرارا وإن كانت خدماتها ناقصة بالمقارنة بالمقاطعات غير المستقرة.

٣٨ - وكان مؤتمر لاهاي أول اجتماع دولي يُعقد بعد العرض الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية عن استعراضها الاستراتيجي لأفغانستان وباكستان. وقد استقبل المشاركون بالمؤتمر الاستعراض استقبالا حسنا، وأشادوا على نحو خاص بالاقتراح الداعي إلى زيادة عدد الخبراء المدنيين لدعم حكومة أفغانستان وبناء الخبرات الأفغانية على المستويين الوطني ودون الوطني.

٣٩ - كما رحبت الأمم المتحدة بهذه ''الطفرة المدنية''، التي تتوافق مع الدعوات المتكررة المطالبة بوضع برنامج ضخم لبناء المؤسسات، التي وجهها ممثلي الخاص. وفي أعقاب مؤتمر لاهاي، وضعت حكومة أفغانستان خطة شاملة في وقت قياسي بينت فيها الاحتياجات المحددة، من حيث أنواع المهارات اللازمة والأولويات الجغرافية. وجرى التأكيد على أن أي ''طفرة مدنية'' يجب أن تستند إلى تملك الأفغان زمام الأمور، بحيث تتواءم المساعدة مع الهياكل والأولويات الأفغانية، لتنشئ توسعا دائما في الوجود الحكومي وليس مجرد توسع مؤقت في الوجود الأجنبي. ويجب أن تستند أي زيادة في الخبرة المدنية الأجنبية إلى الطلب، وأن تؤدي إلى تطوير القدرة المستدامة وأن تكون فعاليتها قابلة للقياس والرصد. وجرى تقاسم الخطة الحكومية ورسالة موجهة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تصف الآليات المتاحة لنشر الخبراء المدنيين السريع والفعال، مع المجتمع الدولي. وتقوم الحكومة حاليا بوضع خطة ذات أولويات فضلا عن آليات لتنفيذ ''الطفرة المدنية''. وستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع الحكومة في هذا الصدد.

سادسا - الحوكمة

٤٠ - جرى التطرق أعلاه إلى عدد من التطورات المتعلقة بالحوكمة. كما أُحرز تقدم في مجمل أعمال الحكومة الرامي إلى مكافحة الفساد. وبعد إقرار الحكومة لاستراتيجية مكافحة الفساد التي أعدها قاضي القضاة، باشرت وحدة متخصصة في مكافحة الفساد مؤلفة من خمسة عشر عضوا من النيابة العامة عملها بمكتب النائب العام في ١ نيسان/أبريل. وتساعد الأمم المتحدة تلك الوحدة في وضع مبادئ توجيهية داخلية لعملياتها. وبدعم من الأمم المتحدة، تقوم مفوضية الرقابة بتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد، المُنشأة مؤخرا، بوصفها منسقة للجهود الحكومية لمكافحة الفساد، بوضع خطط عمل لمكافحة الفساد بالاشتراك مع

وزارتي الداخلية والمالية. واتخذت الوزارتان إجراءات تأديبية وقانونية ضد المسؤولين الفاسدين. وفي الوقت نفسه، طلبت الحكومة من كبار مسؤوليها كافة الكشف عما لديهم من أصول ومصادر دخل. وسيحتفظ المكتب السامي بقاعدة بيانات عن هذه المعلومات. وسيجرى التحقيق مع الموظفين الذين لا يستطيعون تقديم إقرارات عن مصادر دخلهم.

٤١ - وبالرغم من هذه التدابير الإيجابية، لم يكتمل بعد الإطار المؤسسي، ولا سيما الإطار التشريعي، لتصريف قضايا الفساد. وقد طلبت الجهات المانحة أن تقود بعثة الأمم المتحدة جهود تلك الجهات لدعم المفوضية في تنقيح قانون مكافحة الفساد.

سابعا - التعاون الإقليمي

٤٢ - تحول الاهتمام المتزايد إلى التعاون الإقليمي باعتباره عنصرا لا غنى عنه في حل النزاعات وتوليد النمو الاقتصادي في أفغانستان. وقد عُقدت خلال الأشهر الستة الماضية مؤتمرات عديدة خُصصت للتعاون الإقليمي، تشمل مؤتمرات في باريس وبروكسل وطهران وإسلام أباد. وفي ٢٧ آذار/مارس، حضرت ''المؤتمر الاستثنائي المعني بأفغانستان''، الذي عُقد في موسكو برعاية منظمة شانغهاي للتعاون. وخلال المؤتمر، أصدرت الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون بيانا واعتمدت خطة عمل تؤكد على أهمية تضافر الجهود في المنطقة لمكافحة الإرهاب، والمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة. وسيعقد في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه بتريستا، بإيطاليا تحت رعاية مجموعة الثمانية، مؤتمر آخر يتناول المسائل الإقليمية.

٤٣ - وأُحرز مزيد من التقدم في الحوار الثنائي الدائر بين باكستان وأفغانستان. وعُقد عدد من الاجتماعات بين رئيسي الجمهوريتين وكبار الوزراء، كان من بينها الاجتماع الذي عُقد في أنقرة في ١ نيسان/أبريل، والاجتماع الذي عُقد في واشنطن العاصمة في ٦ أيار/مايو. ونوقشت المسائل المتعلقة بالتنمية، والتجارة، والزراعة، والجيش والاستخبارات، على مستويات ثنائية وثلاثية. وبتشجيع من المحادثات البناءة التي جرت في واشنطن العاصمة، التزمت أفغانستان وباكستان بالتوقيع على اتفاق بشأن التجارة العابرة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٤ - والتقى رؤساء جمهوريات أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، في طهران في ٢٤ أيار/مايو، في أعقاب اجتماع وزراء خارجية هذه الدول في كابل في ٢٧ نيسان/أبريل. واعتمد الرؤساء الثلاثة إعلانا أكدوا فيه التزامهم ببذل جهود مشتركة

لمكافحة الإرهاب، ودعم المشاريع الاقتصادية الثلاثية، ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها.

٤٥ - وكما ذكرت في تقريري السابق، وافقت الجهات المانحة الحاضرة في اجتماع وزراء الخارجية المعني بأفغانستان، الذي استضافته فرنسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على تحديد مشاريع إقليمية معينة وملموسة لحفز تنمية الاقتصاد في أفغانستان. وقدمت هذه المشاريع إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث المعني بأفغانستان الذي عُقد بإسلام أباد في أيار/مايو ٢٠٠٩. وأدت بعثة الأمم المتحدة، التي تعمل في تعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية، دورا رئيسيا في تحديد المشاريع والجهات المانحة اللازمة لتمويلها. ويحدد الإعلان الختامي للمؤتمر قوائم مشاريع محددة والجهات المانحة المسؤول عنها. وقد بيَّن ذلك عزم المجتمع الدولي على معالجة مسألة التنسيق الإقليمي من أجل أفغانستان. وكان أحد المشاريع المتفق عليها إنشاء أمانة بوزارة الخارجية الأفغانية لمتابعة جميع المبادرات الإقليمية، وهذا يعكس الاعتراف بأن مبادرات التعاون الإقليمية الكثيرة التي برزت على مدى الأشهر القليلة الماضية يجب أن توضع بطريقة منسقة.

ثامنا - حقوق الإنسان

٤٦ - بالإضافة إلى أنشطة حقوق الإنسان ذات الصلة بالانتخابات المشار إليها أعلاه، ساعدت بعثة الأمم المتحدة اتحادات الصحفيين والمنظمات الإعلامية الأفغانية على وضع خطة لتحسين إمكانية الحصول على المعلومات وكفالة العدالة والمساءلة في حالات شن هجمات على الصحفيين والفاعلين الرئيسيين في المجتمع المدني وقتلهم. ويُشكل ''إعلان كابل بشأن حرية التعبير في أفغانستان'' المعتمد في ٣٠ آذار/مارس، جدول أعمال للعمل الجماعي الرامي إلى تعزيز حرية التعبير في أفغانستان وحمايتها.

٤٧ - وخلال فترة الاستعراض، كان قانون الأحوال الشخصية للطائفة الشيعية، الذي وقعه رئيس الجمهورية في آذار/مارس ٢٠٠٩، واحدا من مسائل حقوق الإنسان الرئيسية. ويتضمن هذا القانون أحكاما يُحتمل أن تقر الممارسات التمييزية ضد المرأة، التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي أقرتها حكومة أفغانستان. وهي تشمل الموافقة الضمنية على زواج الأطفال، ومنح الوصاية على الأطفال للآباء والأجداد من طرف الأب، ووجوب إذعان الزوجة لطلبات زوجها الجنسية، واشتراط عدم إمكان مغادرة الزوجة بيتها دون موافقة زوجها. وفي أعقاب التعبير عن القلق على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان، طلب الرئيس إجراء استعراض للقانون.

٤٨ - وسجلت البعثة ٨٠٠ خسارة بشرية في صفوف المدنيين بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٩، وقع معظمها في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والمناطق الشرقية من البلد. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٢٤ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٨، عندما قُتل ٦٤٦ مدنيا. ووفق أرقام البعثة، يعزى ٥٥ في المائة من هذه الوفيات إلى العناصر المناهضة للحكومة و ٣٣ في المائة إلى القوات الدولية والأفغانية (أما الـ ١٢ في المائة المتبقية، فلم يتسن عزوها إلى أي من أطراف النزاع). وازداد استخدام المتمردين للأجهزة المتفجرة المرتجلة، بطبيعتها العشوائية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٩ - وينبغي التأكيد على أن معظم الخسائر في صفوف المدنيين ناجمة عن أنشطة نفذتها حركة طالبان والجماعات الإرهابية، التي تتعمد استهداف المدنيين. ومن ناحية أخرى، أصدرت القوات الدولية توجيهات تكتيكية واتخذت تدابير أخرى تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من تأثير العمليات على غير المقاتلين. ورغم ذلك، تفيد التقارير بأن خسائر المدنيين البشرية التي تعزى إلى القوات الموالية للحكومة لا تزال في مستويات مماثلة لمستويات نفس الفترة في عام ٢٠٠٨، وتمثل الضربات الجوية السبب الأكبر. فقد أحدثت الضربات الجوية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ على منطقة بالا بالوك، بمقاطعة فرح، خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، وكان من بينهم العديد من النساء والأطفال. وهذه الحادثة تدعو مرة أخرى إلى التشكيك في جدوى استمرار استخدام الضربات الجوية في المناطق المأهولة، بسبب الخطر الكامن الذي تشكله على الحياة المدنية.

تاسعا - الحالة الإنسانية

٥٠ - على الرغم من تساقط الثلوج بغزارة في المنطقة الشمالية الشرقية والمرتفعات الوسطى، التي تسببت في حدوث انهيارات ثلجية وانهيارات أرضية وسد الطرق، كان الشتاء الماضي معتدلا نسبيا. وتمتعت الأنشطة الإنسانية القليلة التي كانت لازمة بتنسيق جيد في الميدان بين الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين. ووفقا لمذكرة السياسة العامة بشأن التنسيق والأنشطة في مجال المساعدات الإنسانية، التي أُقرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدمت فرق تعمير المقاطعات المساعدات اللوجستية كملاذ أخير بناء على طلب السلطات المحلية.

٥١ - ووضع هيكل التنسيق المنشأ للتصدي في فصل الشتاء على المحك في منتصف نيسان/أبريل، عندما ضرب زلزالان مقاطعة نانغارهار في شرق أفغانستان، وأدى إلى مقتل ٢٢ شخصا، وجرح ٥٩، وتشريد ٦٥٠ أسرة. وقدمت السلطات المحلية الأفغانية، والسلطة

الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث، والأمم المتحدة، ووزارة الصحة العامة، مساعدات في حالات الطوارئ.

٥٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة إلى تدمير المنازل والممتلكات في العديد من المناطق، وغمرت أكثر من ٠٠٠ ١٧ هكتار من الأراضي الزراعية، وقُتلت أكثر من ٠٠٠ ١٠ رأس من الماشية، ودمرت عددا من الجسور والطرق. وما برحت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين يعملون في تعاون وثيق مع السلطات المحلية لتقديم المساعدة للسكان المتضررين.

عاشرا - ملاحظات

٥٣ - شهدت الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ بداية ثلاثة تحولات استراتيجية مترابطة في أفغانستان. ويشتمل التحول الأول على زيادة التركيز على الجهود المدنية، التي تتبدى في الميدان فيما أصبح متفقا عليه في قاعات المؤتمرات: ألا وهو أن العمل العسكري وحده لن يفضي إلى النجاح في أفغانستان. والتحول الثاني هو تركيز جديد على الحكم دون الوطني وتقديم الخدمات، يقوم على الاعتراف بأن انعدام الأمن يستمد قوته من ضعف الحكم وخيبة أمل السكان. والتحول الاستراتيجي الأخير هو صف الجهود الدولية خلف برامج حكومية مدروسة جيدا في القطاعات الرئيسية - وبمعنى آخر: جوهر خطة فعالية المعونة.

٥٤ - وهذه التطورات جميعها ذات أهمية كبرى. وإذا أمكن إدامة الاتجاهات الإيجابية المبينة في هذا التقرير سيكون من الممكن حدوث تقدم مشهود في الحالة في أفغانستان.

٥٥ - وهذه التطورات المشجعة تتزامن مع حالة سياسية وأمنية عامة صعبة. إذ بدأت الآن فترة الحملة الانتخابية. وستستوعب الطاقات والاهتمامات السياسية. وعلاوة على ذلك، تمر أفغانستان الآن بمرحلة أدق ما يُقال عنها إنها مرحلة القتال الأشد ضراوة منذ عام ٢٠٠١. ولذلك سيكون من قبيل مواجهة التحديات الحفاظ على الزخم الإيجابي المكتسب في عدد من القطاعات الحاسمة. وإذا فُقد هذا الزخم، فإن البلد سيفقد في أحسن الافتراضات وقتا ثمينا وعلى أسوأ الافتراضات فإنه سيعاني من خيبات أمل ونكسات جديدة، تؤدي إلى مزيد من خيبة أمل الجمهور الأفغاني والمجتمع الدولي.

٥٦ - ولذلك، أناشد كافة أعضاء المجتمع الدولي أن يلقوا بكل ثقلهم خلف التطورات الإيجابية من أجل المحافظة على الزخم حتى المرحلة المعقدة التي تنتظرنا. وهذا يعني تقديم دعم عاجل وقوي للبرامج الوطنية الفعّالة المعروضة في القطاعات الرئيسية. وهذه المساندة لن تترك فحسب آثارا كبيرة في القطاعات الرئيسية التي طال إهمالها، بل ستكون أيضا بمثابة نماذج

تُحتذى في مجالات هامة أخرى، من قبيل الشواغل الطويلة العهد المتصلة بالفساد، والجريمة، وإنتاج الخشخاش، وانعدام الأمن الغذائي. وفي نهاية المطاف، فإن هذا سيقدم إسهاما جليلا لهدف تحقيق الاستقرار الدائم. ويجب على حكومة أفغانستان، بدورها، أن تبذل قصارى جهدها لمواصلة هذا العمل، بحيث تعزز الزخم الذي تولد في الفترة المؤدية إلى الانتخابات.

٥٧ - كما سيشهد هذا الصيف زيادة في عدد القوات الدولية بأفغانستان. وهذه القوات الإضافية لازمة، لا لمجرد الإسهام في تأمين الانتخابات بل أيضا لزيادة التعجيل بتعزيز الجيش الوطني الأفغاني. وستعني القوات الدولية الإضافية قتالا أشد ضراوة ضد التمرد. ومن الأمور الشديدة الأهمية أن يجري هذا القتال بطريقة تضعف خطر الإرهاب وتعزز التأييد الشعبي. وإنني أشعر ببالغ القلق إزاء المخاطرة المتمثلة في زيادة الخسائر البشرية المدنية وفي نوع السلوك العسكري الذي يباعد بين السكان والمجتمع الدولي. ونحن نحتاج، أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، إلى التأييد القوي المستمر من قبل الشعب الأفغاني لوجود المجتمع الدولي في أفغانستان، سواء الوجود المدني أو العسكري.

٥٨ - وإنني أرحب بنشر قوات إضافية. إلا أنه ينبغي بذل قصارى الجهود لتجنب وجود حالة يفضي فيها المزيد من القوات والمزيد من القتال إلى المزيد من الخسائر البشرية المدنية وإلى سلوك يجرح مشاعر السكان. ويجب أن يعاد النظر على وجه السرعة في عمليات القوات الخاصة وبذل الجهود لـ ''أفغنة'' عملياتها. ومن الأمور العاجلة أيضا لزوم إعادة النظر في استخدام القوة الجوية في المناطق المأهولة بالسكان. وينبغي في إعادة النظر هذه درس جميع الخيارات وآثارها الممكنة. وعلاوة على ذلك، فإنني أهيب بالسلطات العسكرية أن توفر التدريب الكافي المستمر للأفراد العسكريين كي يمكن، إلى أقصى حد ممكن، تفادي الممارسات المفضية إلى فقدان أرواح المدنيين وتباعد السكان، وهذان أمران يلقيان بظلالهما الكئيبة على أية اتجاهات إيجابية.

٥٩ - ومن الأهمية بمكان أن يحافظ الوجود المدني والعسكري الدولي على طابعه المتعدد الجنسيات بشكل عام. واليوم، نرى نتائج هذا الوجود. والتقدم المبين في هذا التقرير يُعزى إلى الوزراء والمسؤولين الأفغان الأكفاء، ولكنه لم يكن ممكنا دون وجود دولي واسع النطاق في الميدان. وللحفاظ على الزخم، علينا أيضا أن نحافظ على وجودنا الواسع النطاق. والآن ليس وقت التراجع، بل هو وقت تعزيز جهودنا بطريقة منسقة تفيد البلد بأسره.

٦٠ - ولكي تفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بدورها الرئيسي المنوط بها من قبل مجلس الأمن، الذي تأكد مجددا في المؤتمر المعقود في لاهاي، يجب منحها موارد كافية لكي تعالج التحولات الاستراتيجية المشار إليها أعلاه. وقد دعا المشتركون في لاهاي

إلى زيادة التوسع في وجود البعثة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩). وهذه الدعوة تعترف بقيمة مكاتب البعثة الإقليمية ومكاتبها في المقاطعات، التي يمكن أن تعزز ''الطفرة المدنية''، وتعزز جهود الإصلاح والبرامج والأولويات الوطنية المبشرة بالخير وتواصل العمل مع الحكم المحلي والمجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة للنهوض بالخطة دون الوطنية. ولدى البعثة ثمانية مكاتب إقليمية و ٢١ مكتبا بالمقاطعات، من بينها مكتبان جديدان افتتحا في أيار/مايو، وهناك موارد من الميزانية لثلاثة مكاتب إضافية من المقرر افتتاحها في القريب العاجل. ولكي يكون للبعثة وجود بكل مقاطعة من مقاطعات أفغانستان، فإنها تحتاج إلى موارد إضافية لإنشاء ١١ مكتبا إضافيا، ومن بينها موارد للأمن عند الضرورة.

٦١ - وقد قدم هذا التقرير بعض الأمثلة على تعزيز دور البعثة في تنسيق المعونة، وهذا دور يهدف إلى تحفيز الشركاء الأفغان والدوليين لكي تُتخذ قرارات المانحين في كل قطاع على أساس استراتيجيات قطاعية سليمة من الناحية الفنية ويتولى الأفغان زمامها. ومن أجل مواصلة تحديد الفجوات وتشجيع الحكومة والمانحين على سد هذه الفجوات، ستحتاج البعثة إلى زيادة تعزيز قدرتها على تنسيق المعونة في عام ٢٠١٠.

٦٢ - وقد بذلت البعثة جهدا فائقا لاستخدام الموارد الإضافية التي أتيحت لها في ميزانيتها لعام ٢٠٠٩ استخداما يتسم بالكفاءة والسرعة قدر الإمكان، بوسائل تشمل حملة استقدام موظفين مكثفة وناجحة. وقد عينت مؤخرا نائبين جديدين لممثلي الخاص لنكفل للبعثة استمرار الجهود الموحدة تحت القيادة العامة التي يتولاها ممثلي الخاص. ولضمان المكاسب المحرزة في عام ٢٠٠٩ ولتلبية التوقعات التي ينتظرها المانحون والأفغان على السواء من الأمم المتحدة، فإنني مقتنع اقتناعا شديدا بأن البعثة ستحتاج إلى زيادة التعزيز في عام ٢٠١٠. والواقع أنه حتى قبل تقديم طلبات ميزانية ٢٠١٠ كان واضحا أن زيادة الموارد، بما فيها التمويل الإضافي، أمر ضروري. ويجري الآن استكشاف السبل العملية للاستجابة للتحولات الاستراتيجية الثلاثة بتحديد العناصر الرئيسية التي ينبغي معالجتها على الفور.

٦٣ - وقد طلب مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، وضع معايير لقياس التقدم المحرز في تنفيذ ولايات البعثة وأولوياتها. إلا أنه نظرا لتركيز الاهتمام على التحضير للانتخابات وعلى مؤتمر لاهاي، ثبتت استحالة استكمال المشاورات الشاملة المعقولة اللازمة لأجل إجراء هذه العملية بالكامل. ولذلك، أقترح تضمين مجموعة من المعايير المكتملة الملامح في تقريري المقبل، المقرر صدوره في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩.

٦٤ - ومن المتصور حاليا أن تركز المعايير ومؤشرات التقدم والمقاييس على المجالات العامة التي تعكس الأهداف المندرجة في الاستراتيجيات الوطنية المتفق عليها والتي ستعتمد على ولاية البعثة بصيغتها الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩). وهذه تشمل بناء المؤسسات، والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مسائل شاملة تؤثر بشدة على التقدم في المجالات الأخرى. ومن المتصور أن تستند المعايير إلى النتائج وألا تتقيد، بصفة عامة، بمواعيد مستهدفة. وقد لُوحظ عند وضع المعايير أنه على الرغم من امتلاك البعثة في بعض المجالات قدرة على رصد التقدم تقع مسؤولية الإحراز الفعلي للتقدم على عاتق الأفغان والنظراء الدوليين أو يتقاسمها الجانبان أو يتولاها أحدهما.

٦٥ - وعلى النحو المذكور أعلاه، فإن الانتهاء من هذه الممارسة يتوقف، أولا وأخيرا، على ضمان عملية تشاور مناسبة مع حكومة أفغانستان وأصحاب الشأن الدوليين. وقد بدأت عملية التشاور هذه. وإنني أشعر بالامتنان لأعضاء المجتمع الدولي العديدين الذين أبلغوا البعثة باستعدادهم للإسهام في هذه العملية. وإنني أشجع الحكومة والمجتمع الدولي على مساندة البعثة في هذا المسعى.

٦٦ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، كاي إيدي، على جهوده الدؤوبة وتفانيه، وأن أعرب عن امتناني لكافة النساء والرجال في البعثة تقديرا لجهودهم التي لا تكل التي يبذلونها في ظل ظروف صعبة، كما أوجه الشكر إلى شركاء البعثة، بما فيهم فريق الأمم المتحدة القطري، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، فضلا عن الشركاء الإنسانيين وغيرهم من الشركاء الدوليين، نظرا لما يواصلون تقديمه للبعثة من مساندة قوية.